

# بنك الجزائر

## حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017

تدخل

محافظ بنك الجزائر

أمام

المجلس الشعبي الوطني

فيفري 2018



حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016  
وتوجهات سنة 2017

بسم الله الرحمن الرحيم  
سيدي الرئيس،  
السيدات والسادة رؤساء الكتل البرلمانية،  
السيدات والسادة النواب،  
سيدي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

كان لي الشرف أن أقدم لمجلسكم المؤقر، في جانفي 2017، أهم التوجهات النقدية والمالية التي ميّزت جزء كبير من سنة 2016.

يُكمّل تقرير بنك الجزائر، الذي في حوزتكم، التوجهات التي ميّزت سنة 2016 والتي استمرّ، البعض منها، خلال سنة 2017.

وعليه، سيُرَكِّز عرضي، هذا، أمام مجلسكم المؤقر، على أهم التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، حتى أُطلعكم بأحدث التطورات التي عرفتھا الساحة الاقتصادية والمالية والمصرفية.

يجدر التذكير بأن تطورات الاقتصاد الوطني في سنة 2016، تمّت في محيط عالمي تميّز بنمو اقتصادي متواضع وتباطؤ مستمر لنمو التجارة الخارجية الدولية وتواصل ضعف

أسعار البترول وارتفاع بسيط في أسعار المواد الأولية غير الطاقوية. على مستوى أسواق الصرف العالمية، ازداد تحسن قيمة الدولار مقارنة بأهم العملات، بينما بقيت أسعار الفائدة ضعيفة عموماً في الأسواق المالية الدولية، تراففاً مع تواصل السياسات النقدية الميسرة في أهم الاقتصادات.

يُبرز التقرير السنوي الأثر الكبير لاستمرار انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى نشاط القطاعات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد.

أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016، بعد الانخفاض الحاد في 2015، إلى عجز جدّ معتبر في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.

بالفعل، أدى انخفاض الصادرات من المحروقات إلى عجز في الحسابات الجارية والإجمالية لميزان المدفوعات، بحوالي 26 مليار دولار، أي في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015. نتيجة لذلك، استمر تآكل احتياطات الصرف في 2016 لينتقل قائمها من 144,1 مليار دولار إلى 114,1 مليار دولار.

تجدر الإشارة، هنا، أنّ مستوى احتياطات الصرف، على الرغم من انخفاضه القوي، المتزامن مع المستوى الجد منخفض للدين الخارجي، بقي يُوفّر لبلدنا هامش تصدي.

في نفس الوقت، تسبّب التراجع في الإيرادات الضريبية الناجمة عن المحروقات، في عجز الخزينة العمومية يقارب 13,5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3% في 2015.

تمّ تمويل هذا العجز، في حدود 58٪، من خلال صندوق ضبط الإيرادات، والذي بلغ قائمه حدّه الأدنى في نهاية 2016، أي 740 مليار دينار.

وإن بقي النشاط الاقتصادي الإجمالي قوياً نسبياً في 2016 (3,3٪، مقابل 3,7٪ في 2015)، فيعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في نشاط قطاع المحروقات، الذي نما بمعدل 7,7٪، مقابل 0,2٪ في 2015. بالمقابل، فإنّ النمو خارج المحروقات، الذي كان قوياً طوال أربعة عشر سنة، بمتوسط سنوي يفوق 6٪، قد شهد تراجعاً واضحاً في 2016، ليبلغ 2,3٪.

على الصعيد النقدي، تواصل تراجع السيولة المصرفية، بموازاة مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بالرغم من السيولة المتأتية من تمويل العجز الميزاني ورجوع بنك الجزائر إلى إعادة التمويل ابتداء من شهر أوت 2016؛ إذ شهدت السنة تغيراً جذرياً في إدارة السياسة النقدية، التي تحوّل اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة (عبر عمليات السوق المفتوحة) لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

فيما يتعلق بالوساطة المصرفية، وباستثناء الودائع المجمعة من طرف المصارف، التي عرفت تراجعاً، واصلت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد، وكذلك مؤشرات العمق المالي الأخرى، تطورها بشكل مؤاتي. بالمثل، لم تتأثر مؤشرات صلابة ومردودية المصارف إلا قليلاً بتراجع النشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

وبخصوص التضخم، تواصل تسارع نسبه السنوية في 2016، ليلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 6,4%. ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجعاً إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم، بل يعود، أساساً، إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

رغم التحركات «الحادة» للعملة الأجنبية، عرف سعر صرف العملة الوطنية استقراراً نسبياً، بعد سلسلة طويلة من تخفيض قيمتها، في دور أداة تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمة المالية.

ترافق الاستقرار للعملة الوطنية، ابتداءً من السداسي الثاني من سنة 2016، مع مباشرة الحكومة في تنفيذ مخطط التعزيز الميزاني الذي غطى الفترة ما بين 2017 و2019.

في مجال الإشراف المصرفي، على الرغم من تداعيات الصدمة الخارجية على السيولة، بقي القطاع المصرفي في 2016 صامداً ومُربحاً ومُرسماً بكفاية.

أمام الاحتياجات المتوقعة للسيولة، قام بنك الجزائر، ابتداءً من السداسي الثاني من سنة 2016، بتفعيل آليات إعادة تمويل المصارف؛ بعدما كانت السوق النقدية دون نشاط إلى ذلك الحين.

من جهة أخرى، عزز بنك الجزائر التدابير الخاصة برقابة ومراقبة سيولة المصارف وبتسيير مخاطر القرض ومخاطر التركيز. ويبقى الإطار التنظيمي في تعزيز متواصل.

فيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، سمح تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر، منذ فيفري 2016، من البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI)، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا الميدان.

في مجال العمق المالي، تعزز النظام المصرفي، في 2016، بـ 20 وكالة جديدة، ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1 557 وكالة في 2015 إلى 1 577 وكالة في 2016. هذا، ولاتزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، بواقع 1 151 وكالة؛ بينما تضم الشبكة الخاصة 426 وكالة. في 2017، تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 35 وكالة جديدة.

مع ذلك، تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبياً وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.

إجمالاً، أبدى النظام المصرفي، في مجمله، نوعاً من الصمود تجاه حدة الصدمة الخارجية.

لكن، من المفيد الإشارة إلى الآتي:

أولاً: عرفت نوعية المحفظة المصرفية، تدهوراً طفيفاً، متأثرة بالضغوطات الميزانية، والتي يعدّ البعض منها ذو طابع ظرفي.

ثانياً: تطلّب نفاذ السيولة إقامة فعلية لآليات متنوعة لإعادة التمويل (السوق المفتوحة- تسهيلة القرض الهامشي- إعادة الخصم).

في ظرف تقلص حاد للسيولة المصرفية، سمحت هذه الأدوات «المبتكرة» بتوسيع نطاق إعادة تمويل الساحة المصرفية، والتي تمكّنت من مواصلة تمويل الاقتصاد.

في هذا الصدد، قام بنك الجزائر بإعادة تمويل المصارف بمبلغ **433** مليار دينار إلى غاية 2016/12/31.

في نفس الوقت، عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمواً واضحاً، بواقع **9%**، لتبلغ **7 910** مليار دينار.

**ثالثاً:** يبقى النظام المصرفي يواجه ظاهرة تركيز المخاطر، خاصة على مستوى المصارف العمومية، التي تمّول المشاريع الكبرى.

من جهة أخرى، يتطلّب ظهور «المجمّعات» الخاصة، متابعة صارمة، وذلك لتفادي أي «مصدر» ضغط على استقرار النظام المصرفي والمالي.

هذا، وقد تمّ إثراء التنظيم المصرفي، المتعلق بمختلف مجالات الأنشطة، بإصدار ثلاثة (03) أنظمة جديدة وعشرة (10) تعليمات تطبيقية.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعديل بعض الأدوات الاحترازية، وذلك للتوفيق بين تحسين قدرة المصارف على دعم تمويل الاقتصاد ومتطلبات استقرار الساحة المصرفية والمالية.

بالموازاة مع ذلك، ركّز بنك الجزائر على دعم أساسياته، لبلوغ قدرة أكبر على مقاومة الصّدّات الخارجية، وذلك بـ:

- تعزيز رأس مال البنك برفعه من 300 مليار دينار إلى 500 مليار دينار؛

- وتعزيز مستوى الاحتياطيات والمؤنات، كتغطية للمخاطر الكامنة.

ترافق هذا التعزيز بدعم فعّال لميزانية الدولة، من خلال توزيع سنوي لأرباح معتبرة. في هذا الصدد، ساهم بنك الجزائر في ميزانية الدولة، في سنة 2016، بدفع أرباح بواقع 610 مليار دينار.

*تلك هي، السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، أهم المميّزات لسنة 2016.*

خلال سنة 2017، بقيت التوجهات مُماثلة، لتلك التي ميّزت سنة 2016، كما هي مُحلّلة فيما يلي، مع بروز العناصر التالية:

1- تحسّن نسبي لسعر البترول، مؤدياً إلى تحسّن الإيرادات من الصادرات نسبياً؛

2- تواصل تقلص وارداتنا، ولو يبقى هذا التقلص بسيطاً؛

3- نتيجة لذلك، تراجع عجز الميزان التجاري.

أمّا فيما يخص إجمالي الناتج الداخلي، فيُقدّر نموّه في 2017 بـ 2,2٪، على الرغم من تراجع قوي لوتيرة نمو قطاع المحروقات.



فيما يلي، سأعرض أهم خصائص تطور الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الوطني، بعد ما يقارب أربعة سنوات من الصدمة الخارجية، وذلك من خلال تطورات المؤشرات الأساسية التالية:

- 1- ميزان المدفوعات؛
  - 2- احتياطات الصرف؛
  - 3- سعر صرف الدينار؛
  - 4- المالية العامة؛
  - 5- الوضعية النقدية؛
  - 6- التضخم.
- 1- فيما يخص البند الأول، أي

#### ميزان المدفوعات

ارتفع متوسط سعر البترول في سنة 2017، ليبليغ **53,97** دولار، مقابل **45** دولار في 2016. في حين، شهدت كميات المحروقات المصدّرة، تراجعاً خلال 2017، بعدما ارتفعت بـ **10,8%** خلال سنة 2016.

في المقابل، عرفت الصادرات من المحروقات في 2017، ارتفاعاً لتبلغ **31,6** مليار دولار، مقابل **27,9** مليار دولار في سنة 2016.

وانخفضت قليلاً الصادرات خارج المحروقات، لتبلغ **1,3** مليار دولار، مقابل **1,4** مليار دولار في 2016.

وعليه، ارتفع إجمالي الصادرات في 2017، لـ **32,9** مليار دولار، مقابل **29,3** مليار دولار في 2016.

أما الواردات من السلع، فقد واصلت انخفاضها في سنة 2017، ولو بتواضع، لتبلغ **48,7** مليار دولار، مقابل **49,4** مليار دولار في 2016.

أريد أن أشير هنا إلى الآتي:

عرفت الواردات من السلع الغذائية ارتفاعاً متواصلًا منذ النصف الثاني من سنة 2016.

في المقابل، واصلت الواردات من سلع «التجهيز الصناعي» في 2017 الانخفاض المسجل في 2016.

في نفس الوقت، تواصل تراجع واردات المنتجات «نصف المصنّعة».

أخيراً، شهدت واردات مجموعة «الطاقة» ارتفاعاً في 2017 بحوالي 9% مقارنة بـ 2016.

أدى تراجع الواردات وارتفاع إيرادات الصادرات، إلى تقلص عجز الميزان التجاري (السلع)، حيث بلغ **14,3** مليار دولار في 2017، مقابل **20,13** مليار دولار في 2016.

وعليه، أظهر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2017، عجزاً قدره **23,3** مليار دولار، مقابل **26,3** مليار دولار في 2016. يرجع ذلك، أساساً، إلى تقلص العجز في الحساب الجاري بـ **4,69** مليار دولار.

## 2- احتياطات الصرف

ترافقاً مع التطورات التي تبقى غير مواتية لميزان المدفوعات الخارجية في 2017، شهدت الاحتياطات الرسمية للصرف تقلصاً قدره 16,8 مليار دولار، مُنقلةً من 114,1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 97,3 في نهاية ديسمبر 2017.

يرجع الانخفاض في مستوى احتياطات الصرف في 2017 (16,8 مليار دولار) إلى عاملين:

- انخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23,3 مليار دولار،

- أثر تغيرات سعر الصرف للعملة الأجنبية (الأورو والدولار أساساً).

للتذكير، فإنّ هذا الأثر كان موجباً في 2017 بمبلغ 6,5 مليار دولار، بينما كان سالباً في 2016 بمبلغ 4,9 مليار دولار. هذا راجع إلى الانخفاض القوي لقيمة الدولار مقابل الأورو في 2017.

ومع ذلك، فإنّ استمرار تآكل احتياطات الصرف من شأنه أن يُقلّل من هامش التصدي للصدمات الخارجية.

وعليه، ونظراً لآفاق بقاء، على الأجل المتوسط، أسعار المحروقات عند مستويات قريبة من المستويات الحالية والعجز في الحسابات الخارجية الذي لا يزال مرتفعاً، خصوصاً بالنظر إلى محدّداتها الأساسية (ميزان السلع والخدمات)، يتطلب بذل المزيد من الجهود لتقليص الإستيعاب الداخلي ورفع مستوى العرض المحلي من السلع لضمان قابلية استمرار ميزان المدفوعات، على الأجل المتوسط، والحدّ من تآكل الاحتياطات الرسمية للصرف.

### 3- أسعار صرف الدينار

خلال السداسي الأول من سنة 2016، واصل سعر صرف الدينار انخفاضه ولو بأقل درجة مما كان عليه الحال في 2015، وذلك مقابل العملتين (02) الرئيسيتين لتسوية معاملات الجزائر مع الخارج.

في المقابل، اتّسمت الفترة ما بين السداسي الثاني من سنة 2016 والسداسي الأول من سنة 2017 باستقرار نسبي لسعر صرف الدينار.

خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016:

أولاً: بقي المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مستقراً نسبياً. بالفعل، مقابل الدولار والأورو، لم تتخفص قيمة الدينار إلا بـ **0,53%** و **0,23%**، على التوالي.

من حيث نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار بـ **4,74%** مقابل الدولار، وبـ **7,69%** مقابل الأورو، وذلك بين نهاية شهر جوان 2017 ونهاية شهر سبتمبر 2017.

هكذا، وتحت ضغط ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية، أقل الدينار سنة 2017 بانخفاض في قيمته مقابل العملة الأوروبية بواقع **15,36%**، مقابل ارتفاع بواقع **0,59%** في 2016.

إلى حدّ كبير، يعكس هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، في نهاية 2017، ارتفاعاً فائقاً لقيمة الأورو بالنسبة للدولار في الأسواق المالية العالمية، في ظرف استمرار

الاختلالات في الحسابات الخارجية والعمومية في الجزائر والتطور غير المواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني (خصوصا فارق التضخم مع أهم الشركاء التجاريين وضعف سعر البترول، رغم ارتفاعه النسبي، وكذا بقاء النفقات العمومية على مستوى عالٍ).

#### 4. المالية العامة

بالنظر إلى الارتفاع في أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخرينة العمومية، من **610** مليار دينار في 2016 إلى **920** مليار دينار في 2017، وفي إيرادات المحروقات (**265+** مليار دينار) خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2017، بلغ إجمالي إيرادات الميزانية العمومية **4 740** مليار دينار في سبتمبر 2017، مقابل **3 606** مليار دينار في سبتمبر 2016 أي ارتفاع بـ **21,5%**.

ترافقاً مع الاستقرار النسبي للنفقات العمومية، التي بلغت **5 535** مليار دينار، أدى الارتفاع في إجمالي إيرادات الميزانية، إلى تراجع العجز الميزاني ليبلغ **795** مليار دينار في سبتمبر 2017، مقابل عجزاً قدره **1 567** مليار دينار في سبتمبر 2016. للتذكير، فإنّ عجز الخزينة العمومية، في 2016، قد بلغ **2 245** مليار دينار، أي ما يعادل **12,9%** من إجمالي الناتج الداخلي.

أخيراً، وكما كان متوقعا، نفذ صندوق ضبط الإيرادات كلياً في بداية سنة 2017، بعدما كان قائمه يبلغ **740** مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016.

## 5. البند الخامس يتطرق للوضع النقدية

على عكس سنتي 2015 و2016، ارتفعت الكتلة النقدية (M2) بـ 6,0% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.

خصّ هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية، وهي:

1- الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (7,0%) ومراكز الصكوك البريدية (6,9%)؛

2- الودائع لأجل (5,5%)؛

3- التداول النقدي (7,2%).

نتيجة لذلك:

1- على مستوى المصارف، أصبحت الودائع تحت الطلب تُمثّل 46,1% من إجمالي الودائع، وتمثّل الودائع لأجل 53,9%.

2- ارتفعت حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2، قليلاً، منتقلةً من 32,2% في سبتمبر 2016، مقابل 32,9% في سبتمبر 2017.

تُشير هذه النسبة المعتبرة للتداول النقدي (ما يقارب 4 780 مليار دينار) إلى أنّ حصة معتبرة من ادّخار الأعوان الاقتصاديين (بين 1 500 و 2 000 مليار دينار) مُكتنزة خارج القنوات المصرفية. وهذا ما يبرز بوضوح ضرورة إدراج جمع هذه الموارد المعتبرة المتواجدة خارج القنوات المصرفية، كأولوية في استراتيجية المصارف التجارية.

وفي هذا الصدد، أريد أن أشير إلى أنّ مستوى النقد المتداول خارج النظام المصرفي قد عرف انخفاضا بمبلغ 105 مليار دينار خلال شهر واحد (ديسمبر 2017)، نتيجة وضع حيز التنفيذ لتعليمة بنك الجزائر الصادرة في أواخر أكتوبر 2017 المتعلقة بتوطين الواردات من السلع بهدف بيعها على الحال وبالدفق المسبق الخاص بها.

وسمح هذا المبلغ (105 مليار دينار) بارتفاع نسبي لمستوى موارد البنوك بمبلغ 172 مليار دينار في شهر واحد.

نتيجة لذلك، انخفض مستوى التداول النقدي خارج النظام المصرفي من 4 780 مليار دينار في نهاية سبتمبر إلى 4 675 مليار دينار في نهاية ديسمبر.

بالنسبة للودائع لدى المصارف، لقد عرفت ارتفاعا لتبلغ 9 602 مليار دينار جزائري، على الرغم من انخفاض ودائع قطاع المحروقات بحوالي 8%.

خصّ هذا الارتفاع كل من موارد القطاع العمومي الاقتصادي (+9,3%) وموارد القطاع الخاص والأسر (+4,2%).

تُوَزَع هذه الودائع كما يلي:

1- ودائع تحت الطلب (4,41%)، بقائم 3 976 مليار دينار جزائري)، تخص نسبة

46,3% منها القطاع العمومي الاقتصادي وتخص نسبة 42,0% منها القطاع

الخاص والأسر. أما النسبة الباقية (7,11%) فهي تمثل ودائع تحت الطلب

لم تُوَزَع بعد حسب القطاعات؛

2- ودائع لأجل (5,48%)، بقائم 4 653 مليار دينار جزائري)، 3 418 مليار منها

تخص القطاع الخاص والأسر و1 154 مليار دينار تخص ودائع القطاع

العمومي الاقتصادي؛

3- ودائع كضمان (1,10%)، بقائم 973 مليار دينار جزائري).

تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية (M2) بتحديد العمليات التي تؤثر على تطورها

وكذا تطور السيولة المصرفية.

ترابطاً مع عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع انخفاض طفيف لسعر

صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، انخفض صافي الموجودات الخارجية (أي احتياطات

الصرف مُعَبَّر عنها بالدينار) بـ 7,6% خلال التسعة أشهر الأولى من 2017

(وهذا يعني أنّ هناك تقلص في الاحتياطي النقدي).

ارتفع، من جديد، صافي القروض للدولة بـ 39,3%، منتقلا من 2 682 مليار دينار

في نهاية ديسمبر 2016 إلى 3 735 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، لا سيما إثر



انخفاض الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (أي صندوق ضبط الإيرادات والحساب الجاري)، التي انتقلت من **870,1** مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى **24,8** مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (-6,6%).

وبالرغم من انخفاض موارد المصارف جزاءً عجز المدفوعات الخارجية، واصلت القروض للاقتصاد ارتفاعها خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، بوتيرة قدرها **9%**، مقابل **7,3%** خلال نفس الفترة من سنة 2016. تطلبت وتيرة توسع القروض هذه، في وضع انخفاض موارد المصارف، لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2017.

في هذه الفترة، بلغ مستوى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر **559,5** مليار دينار جزائري.

خلال 2017، بلغ معدل نمو القروض للاقتصاد **12,3%**، أي ارتفاع بمبلغ **973** مليار دينار، ليبلغ حجم القروض **8 883** مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017.

تُشير دراسة هيكل القروض حسب القطاع القانوني، إلى أنّ حصة القروض للقطاع العمومي قد انتقلت من حوالي **50%** في نهاية 2016 إلى **48,6%** في نهاية 2017، وانتقلت حصة القروض للقطاع الخاص من **50%** إلى **51,4%**، منها **7,4%** إلى الأسر.

خصّ ارتفاع القروض مجمل قطاعات الاقتصاد، مع وتيرة ارتفاع أقوى بالنسبة للقطاع الخاص والأسر أي:

1- ارتفاع بنسبة قدرها **7,22%** للقطاع الاقتصادي العمومي، حيث بلغ قائم القروض لهذا القطاع **4 237,4** مليار دينار جزائري؛

2- زيادة قدرها **11,86%** للقطاع الخاص وللأسر، حيث بلغ قائم قروضها **4 426,3** مليار دينار جزائري.

للإشارة، فإنّ القروض الممنوحة للأسر، تتمثل أساسا في قروض رهنية.

ضمن القائم الإجمالي للقروض الموجهة للاقتصاد، تُهيمن حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة **74,5%**.

انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمّعة بالدينار، من **87,1%** في نهاية 2016 إلى حوالي **91%** في نهاية 2017. هذا ما يشير إلى انخفاض فائض الموارد المجمّعة من طرف المصارف مقارنة بالقروض الموزعة. نتيجة لذلك، تواصل، في 2017، انخفاض السيولة المصرفية، الذي بدأ في 2015.

بالفعل، انتقلت السيولة المصرفية من 821 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017. يترافق هذا التطور للسيولة المصرفية مع عودة عمليات إعادة تمويل المصارف من طرف بنك الجزائر، أي عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017.

خلال الفصل الأخير من سنة 2017، ارتفعت السيولة المصرفية نتيجة لوضع حيز التنفيذ للتمويل غير التقليدي.

#### 6- أما البند الأخير، أي التضخم

1. يجدر التذكير أنّ في 2012، بلغ المتوسط السنوي للتضخم، «ذروة» قدرها 8,9٪،

ارتباطاً مع الزيادات المعتبرة في الأجور.

2. اتّسمت سنتي 2013 و 2014 بتراجع قوي في التضخم. حيث انخفضت نسبة

التضخم خلال هاتين السنتين لتبلغ 3,26٪ و 2,92٪، على التوالي.

3. لكن، تسارع ارتفاع الأسعار من جديد، في سنة 2015، ليبلغ 4,8٪ و 6,4٪

في سنة 2016.

4. في 2017، واصل التضخم ارتفاعه، إلى غاية شهر مارس من سنة 2017،

ليبلغ معدله 7,07٪. منذ شهر مارس 2017، تراجعت وتيرة التضخم،

بشكل طفيف، لتبلغ 5,60٪ في نهاية 2017.

بعض التفسيرات لهذه التطورات في التضخم:

لا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و2016، رغم تراجع وتيرته في 2017، أنها راجعة إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغيير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...).

ولم تكن الزيادات في الأسعار، لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرّت التضخم، متناسبة مع تغيرات هذه المحددات. بالفعل:

1. عرفت الكتلة النقدية في 2015 و2016 شبه استقرار؛ ولم ترتفع إلا قليلاً خلال سنة 2017،

2. كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتداء من شهر جويلية 2017، أن تُفسّر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يُقارب 25% من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك،

3. كان التضخم عند البلدان الشريكة، أقل بكثير من ذلك المسجل في الجزائر،

4. كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جدّ متواضعة.

بالتالي، تُترجم هذه الوضعية ضُعب المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مُهيمنة.

سيدي الرئيس، السيّدات والسّادة النواب،

بهذا، كنت قد قدّمت لمجلسكم الموقّر أهم التطورات المالية والنقدية، خلال 2016 وأبرزها خلال 2017، وأشكركم على حسن انتباهكم واهتمامكم وأبقى تحت تصرف أعضاء المجلس الموقّر للردّ على أي أسئلة أو لتقديم أي توضيحات.